



الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
الكتابة العامة

مذكرة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب الى السيد رئيس الحكومة في شأن جولة الحوار الاجتماعي ابريل 2022

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد المحترم رئيس الحكومة يسرنا بالاتحاد العام للشغالين بالمغرب ان نكاتبكم من خلال هذه المذكرة لبسط رؤية الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لمجريات جولة الحوار الاجتماعي التي أعطيت انطلاقتها والكتاب العاميين للمنظمات النقابية والمهنية الأكثر تمثيلا، خلال اجتماع اللجنة العليا للحوار بتاريخ 24 و25 فبراير 2022 .

وسيرا على النهج الذي جرى الاتفاق عليه بهذا الخصوص لاسيما ما يتعلق بطريقة عمل اللجان الموضوعاتية المحدثة لمناقشة مختلف النقاط سواء ما يتعلق بمأسسة الحوار، أو بقضايا القطاع الخاص او القطاع العام والجماعات الترابية والمؤسسات ذات الطابع الاداري و التجاري ، وأخذا بعين الاعتبار ما سجله ممثلو الاتحاد العام في هذه اللجان، تتضمن هذه المذكرة المطالبة مختلف الملاحظات حول طريقة سير الحوار، وتذكير بمجمل المطالب التي سبق التعبير عنها بشكل تفصيلي شفويا .

أولاً: ملاحظات عامة حول جولة الحوار الاجتماعي برسم أبريل 2022:

لابد من التنويه بالروح الايجابية التي انطلقت بها جولة الحوار على مستوى اللجنة العليا، وما تلاها من حوارات باللجان القطاعية والتي اكدت تصور الاتحاد على ضرورة مأسسة الحوار الاجتماعي الثلاثي الاطراف عبر بنية ادارية قارة للحوار تشتغل بشكل موازي مع الحوارات المجالية اي تفعيل وتتبع اللجان الاقليمية، وهو الامر الذي نراه سيمكن من وضوح الرؤية لكل من الحكومة والنقابات المهنية وأرباب العمل بالشكل الذي يجعل من الحوار الجاد والمسؤول ثقافة وقناعة راسخة والية ناجعة لفض النزاعات، وانضاج التصورات التتموية وسبل تنزيلها حتى تساهم الحركة النقابية في مأسسة الدولة الاجتماعية كما رسم معالمها الكبرى صاحب الجلالة واستهلت بالثورة الاجتماعية الهادئة من خلال ورش الحماية الاجتماعية، كما نؤكد في هذا السياق حرص الاتحاد العام على تضمين جدول أعمال المفاوضات آليات وكيفية التنزيل المالي للالتزامات الناشئة عن أي اتفاق اجتماعي لاسيما في ظل التحولات الاقتصادية العالمية وارتفاع الأسعار وتدهور القدرة الشرائية لعموم المواطنين و الاجراء والوضعية الوبائية ومعطى الجفاف و تاثير الحرب الاوكرانية على الاقتصاد الوطني؛

ثانياً: على مستوى مأسسة الحوار الاجتماعي:

على الرغم من الأجواء الإيجابية التي يجري فيها الحوار داخل لجنة المأسسة والاقتراحات العملية التي يقدمها الأطراف إلا أن الحسم بخصوص التأسيس للنموذج المغربي بخصوص مأسسة الحوار الاجتماعي يقتضي التعبير الصريح عن الإرادة السياسية والفصل بين المستوى التنظيمي والمستوى الوظيفي من خلال التأكيد على وجوب الاتفاق بشأن إحداث المرصد الوطني للحوار الاجتماعي كفضاء للحوار، ودوره الوظيفي كبنية إدارية يلزمها التأطير القانوني دون اغفال ما راكمته التجربة المغربية في مجال الحوار الاجتماعي سواء ما يتعلق بالممارسة الاتفاقية والهيئات التعاقدية للحوار المحدثة بموجب الاتفاقات السابقة لاسيما الاقليمي منها (اتفاق 25 ابريل 2019)، والتي يتعين تثمينها وتنفيذها، وبين باقي فضاءات الحوار الأخرى المحدثة بموجب النصوص القانونية والتنظيمية وعلى رأسها المجلس الأعلى للوظيفة العمومية ومجلس المفاوضة الجماعية، خاصة بعد مصادقة بلادنا على اتفاقية العمل الدولية رقم 151 المتعلقة بعلاقات العمل في الخدمة العامة.

إننا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، إذ نشيد بالرغبة المعبر عنها من طرف الحكومة بشأن إحداث فضاء للحوار الاجتماعي في شكل بنية إدارية، فإننا نؤكد على:

- إحداث أكاديمية للتكوين تكون مفتوحة للأطر النقابية على غرار ما هو معمول به في التجارب الدولية؛
- تثمين مستويات الحوار القطاعية والجهوية خاصة ما يتعلق باللجان الجهوية والإقليمية المحدثة بموجب اتفاق 25 ابريل 2019، وذلك من خلال تأطيرها قانوناً والحرص على تفعيلها وتتبع أشغالها مع اعطاء صلاحيات جديدة لجهاز تفتيش الشغل من اجل انفاذ القانون.

ثالثا: على مستوى تحسين الدخل:

إن مسألة تحسين الدخل تعتبر قضية جوهرية ضمن الملف المطالب للاتحاد العام، خاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية والزيادات غير المسبوقة في الأسعار، ولذلك فإن الاتحاد العام للشغالين بالمغرب يؤكد على:

- أولوية الزيادة العامة في أجور موظفي ومستخدمي القطاعات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية وأجراء القطاع الخاص بما لا يقل عن 10 بالمائة من الأجور الحالية انسجاما مع مقتضيات المعايير الدولية للعمل؛

- تخفيض العبء الضريبي على الأجراء من ذوي التحملات الاجتماعية والدخل المحدود والمتوسط، وتشجيع تنظيم الأعمال الاجتماعية وتجويدها ؛

- تفعيل السلم المتحرك للأجور طبقا للاتفاقات الاجتماعية السابقة؛ - توحيد الحد الأدنى للأجر بين القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي مع ضرورة رفع الحد الأدنى للأجر بالقطاع الفلاحي الذي لم يتحرك لسنوات؛

- الرفع من السقف المرجعي لاحتساب المعاش المحدد في 6000 درهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والرفع من التعويضات العائلية وتوحيد قيمتها لتشمل كل الابناء.

الرفع من المعاشات لدعم القدرة الشرائية للمتقاعدين عبر الاعفاء الضريبي عن المعاش.

- مأسسة المفاوضات الجماعية على مستوى المؤسسات والمقاولات وتشجيع اللجوء إلى خيار اتفاقيات الشغل الجماعية كوسيلة لتنظيم العلاقات المهنية، من خلال تخصيص جائزة وطنية للمفاوضة الجماعية وقرار التحفيز على مستوى الصفقات العمومية وكذا دعم القدرات التعاقدية للنقابات المهنية؛

رابعا: على مستوى قضايا القطاع العام:

- المراجعة الشاملة لمنظومة الوظيفة العمومية والأنظمة الخاصة والخصوصية بما يضمن المساواة والإنصاف بين جميع الفئات والقطاعات، وتسمح بتعميم الاستفادة من الترقية بالشهادات الجامعية؛

- تخفيض العبء الضريبي على الموظفين والموظفين لاسيما الفئات من ذوي الأجور المتوسطة والدنيا؛

- التعويض عن المخاطر والتعويض عن العمل بالمناطق النائية والصعبة وتثمين وتحفيز المهن الخاصة والمهن بالقطاعات الاجتماعية؛ - تعميم استفادة جميع موظفات وموظفي القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية من مؤسسات الأعمال الاجتماعية وتوحيد خدماتها؛

- إعادة النظر في تركيبة واختصاصات اللجان الثنائية التركيب لتشمل المفاوضات الجماعية والمشاركة في اتخاذ القرار طبقا لما نصت عليه اتفاقية العمل الدولية رقم 151 واعتماد التمثيلية النقابية بكل المجالس الإدارية) الضمان الاجتماعي، التكوين المهني .. (هدر المال العام بانتخابات جديد)

الصندوق المغربي للتقاعد المجالس الادارية للاكاديميات والمؤسسات العمومية... (؛ - تسريع وتيرة إحداث خارج السلم و الدرجة الجديدة والتعويض عن العمل بالمناطق الصعبة والنائية طبقا

لمضامين اتفاق 26 ابريل 2011:

- حذف السلالم الدنيا (السلم السابع و - الثامن) للمساعدين الإداريين و المساعدین التقنيين
- انصاف الفئات المتضررة من المراسيم الحكومية السابقة ...
- إقرار آليات بديلة للترقى المهني بالنسبة للفئات من ذوي المسار المحدود لخارج السلم مع ضمان الترقية على الأقل مرتين بالمسار المهني لكل الفئات لفك الاحتقان مع اعتماد شرط 4 سنوات بدل 6 بالامتحان المهني توحيد معيار الترقية من السلم 10 الى 11 بين كل الفئات لتسريع التوتيرة (6+15)
- توحيد نمط التشغيل في إطار الوظيفة العمومية وإلغاء كل أنماط التوظيف الهش
- إيقاف استباحة الأجور و مناقشة مشروع القانون التنظيمي للإضراب بالحوار اجتماعي - تفعيل المجلس الأعلى للوظيفة العمومية مع الحرص على متابعتها لتنفيذ مضامين الحوارات القطاعية وإطلاق دينامية المتعثر منها في إطار مؤسسة الحوار بالقطاع العام بما في ذلك استئناف التفاوض مع النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية وممثلي الاساتذة واطر الدعم من اجل إيجاد صيغ متوافق في شأنها للاندماج بالنظام الاساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية

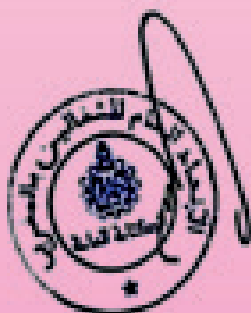
خامسا: على مستوى قضايا النوع الاجتماعي والحريات النقابية :

- ارجاع كل المطرودين بسبب الانتماء النقابي بمجموعة من الوحدات الإنتاجية وطنيا اذار البيضاء فاس - تمارة مراكش ... - ضمان حق التنظيم النقابي بالقطاعات العام والخاص والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والجماعات الترابية؛ - حذف الفصل 288 من القانون الجنائي المصادقة على الاتفاقيات الدولية خاصة اتفاقية العمل الدولي رقم 87 و 191. وتحديد آليات تنزيل الاتفاقيات الموقعة - الافراج عن قانون النقابات المهنية تقوية للاداء النقابي وصيانة له - إقرار تدابير وإجراءات للنهوض بعمل المرأة في القطاعين العام والخاص بما لا يقل عن 30%، لاسيما من خلال تخفيض العبء الضريبي لفائدة النساء العاملات وتشجيع الأسر على اللجوء إلى الاستعانة بالعمال المنزليين والعاملات المنزليات؛

السيد رئيس الحكومة المحترم اننا بالاتحاد العام للشغالين بالمغرب وعاون بأهمية التفاوض الثلاثي في إيجاد أرضية مشتركة لتحقيق النهضة التنموية الضرورية لبلادنا، ومتأكدون من الإرادة الصادقة للحكومة في إنجاح كل الأوراش الاجتماعية الكبرى بما فيها الوصول الى ميثاق تعاقدي يستجيب لتطلعات الطبقة الشغيلة المغربية ويحقق آمالها، لذلك ستجدون في الاتحاد العام القوة الاقتراحية البناءة والصوت الصادق والوطني الذي يشبه عند ضرورة التنبه، ويلاحظ لاستباق الهفوات المحتملة ويساند ويبادر زمن الشدة للخروج من الأزمات، ويدافع بشراسة وبلا هوادة عند الاقتناع بكل القضايا العادلة للطبقة الشغيلة المغربية والقضايا الوطنية.

وقفنا الله جميعا لما فيه الخير لوطننا ولما يحبه ويرضاه.

والسلام عليكم ورحمة الله



الكاتب العام
النعم ميارق